

قياس اثر تطور الدين العام على موازنة العراق الاتحادية باستخدام نموذج ARDL

د. شيماء فاضل محمد	د. أسراء عبد فرحانم	د. خليل اسماعيل عزيز
جامعة واسط	جامعة واسط	جامعة تكريت
كلية الادارة والاقتصاد	كلية الادارة والاقتصاد	كلية الادارة والاقتصاد

(Autoregressive Distributed Lag Model)

وقد اظهرت نتائج النموذج القياسي وجود استجابة معنوية للمعلومات في الاجل القصير للمتغيرات (الاياردات والنواتج المحلي الاجمالي) كمتغيرات تفسيرية في حين عدم معنوية متغير النفقات فضلا عن عدم وجود استجابة في الاجل الطويل بين متغير الدين العام والمتغيرات الاخرى.

Abstract

The search aims to study the structure of public debt in Iraq, the evolution of public debt and its effects on the financial situation and economic growth using general debt indicators during the period 2000-2016. The standard methods were used to determine the relationship between public debt as a dependent variable, General and GDP as

الملخص

يهدف البحث الى دراسة هيكل الدين العام في العراق، بيان تطور الدين العام وآثاره على الوضع المالي والنمو الاقتصادي وذلك باستخدام مؤشرات الدين العام خلال المدة (٢٠٠٠-٢٠١٦) وقد تم استخدام الأساليب القياسية بهدف معرفة العلاقة بين الدين العام كمتغير تابع والإيرادات العامة والنفقات العامة والنواتج المحلي الاجمالي كمتغيرات مستقلة وباستخدام نموذج

independent variables and using a model (Autoregressive Distributed Lag Model), The results of the standard model showed a significant response to short-term parameters of the variables (revenues and GDP) as explanatory variables, while the variable variable was insignificant and there was no long-term response between the variable of public debt and other variables.

مقدمة

العامه والتنازادات بمعدلات اكبر من معدل نمو الايرادات العامه، والتي أدت الى المزيد من الاقتراض ومن ثم زيادة الدين العام الامر الذي جعل من الديون العامه ازمة تهدد الاقتصاد العراقي.

اهمية البحث

لقد حظيت ظاهرة الدين العام باهتمام متزايد على جميع المستويات النظرية والعملية، وفي مختلف الاقتصاديات المتقدمة والنامية على حد سواء، وذلك لما لها من اثر مباشر على الاستقرار الاقتصادي والسياسي للدولة من جهة، وعلى مستوى معيشة افراد المجتمع ومستقبل الأجيال الحالية والقادمة فيها من جهة اخرى، وبالتالي تزايد عجز الميزانية العامه سوف يؤدي الى زيادة الدين العام وأعباء خدمته سنة بعد أخرى، وهذا يعني اقتطاع مزيد من الموارد المالية المتاحة لمواجهة أعباء خدمة الدين العام ، بدلاً من استخدامها في تمويل تنمية الاقتصاد .

مشكلة البحث

تمكن مشكلة البحث في ما يعانيه العراق من ازمة اقتصادية بسبب انخفاض الايرادات العامه من جهة وزيادة الانفاق العام (ولاسيما الانفاق العسكري) من جهة اخرى، وبالتالي حدوث عجز في الموازنة العامه والذي يتم تمويله من خلال الدين العام (الداخلي والخارجي)، لذا فان ارتفاع قيمة الدين العام إلى الحد الذي لا تستطيع معه الدولة على

يمثل الدين العام (الدين السيادي) مجموع ما تقترضه المؤسسات العامه في الدولة من الغير لتمويل أعمالها، او مجموع قروض الدولة الداخلية والخارجية وفوائدها الى تاريخ محدد، والتي تستخدم في تمويل عجز الموازنة عندما تعجز الموارد المالية المحلية عن تغطية الإنفاق العام، ويعد الدين العام مصدر من مصادر ضغط على الاقتصاد وعلى موارد المتاحة، فعلى الرغم من الاثر الايجابي والمتمثل بالقدرة على زيادة الطلب الكلي في الأجل القصير وفقاً لرؤية العديد من الاقتصاديين حيث يمكن للحكومة زيادة الإنفاق العام بما تستدينه، ولكن بعد فترة يصبح هذا تأثير معاكساً، ويلاحظ من الوضع الاقتصادي في العراق ارتفاع قيمة الدين العام التي وصلت إلى ١١١ مليار دولار ونسبة ٧٦,٠٣% من GDP في نهاية عام ٢٠١٦، يرجع السبب الأساسي لزيادة قيمة الدين العام الى الزيادة المستمرة في عجز الموازنة حيث وصلت قيمة العجز الى 20.73 مليار دولار ونسبة ١٤,١٢% من GDP عام ٢٠١٦، ويرجع سبب ذلك بالأساس الى انخفاض الايرادات العامه والتي تعتمد بشكل اساسي على الايرادات النفطية، والتي انخفضت بدورها بسبب انخفاض اسعار النفط في الاسواق العالمية، وايضاً الزيادة المستمرة في النفقات

أولاً: ماهية الدين العام

يمثل الدين العام مصدراً مهماً من مصادر الإيرادات العامة، تلجأ الدولة إليه لتمويل نفقاتها العامة في عجز الإيرادات الأخرى، ويعد الدين العام محل جدل بين الاقتصاديين فمن ناحية عارض الكلاسيك وبشدة اللجوء إلى القرض العام ونادوا بضرورة توازن الميزانية العامة، في حين أيد الاقتصاديون كثر وعلى رأسهم كينز التمويل بالعجز، أي استخدام الدين العام في تمويل العجز الذي يمكن ان يحدث وعدم وجود ضرورة لتوازن الموازنة العامة، ويقيس الدين العام جميع الالتزامات على الحكومة ويقصد به " المبالغ التي تمنح من قبل السلطات الحكومية لبلد معين والمعيان الأساسي لهذا الدين هو الوضع القانوني للمدين ، ويفتقر هذا التعريف إلى ضم الهيئات الدولية كالبنك الدولي ومؤسسة النقد وغيرها إلى الجهات الحكومية المقدمة للديون في الدول النامية ".^(٢) وفي حين يعرف آخرون الدين العام بأنه "المبالغ التي تلتزم بها الوحدات العامة في الدولة للغير نتيجة اقتراضها هذه المبالغ لتمويل العجز في الموازنة مع التزام بدفع فائدة للدائن في تاريخ مستقبلي بحسب شروط إنشاء هذا الدين".^(٣) في حين عرف الدين العام في العراق وفق قانون الإدارة المالية والدين العام المعدل بأنه "يتضمن كل ديون الحكومة والتي يتطلب دفعها أو دفع

توفير الموارد المالية اللازمة لتغطية اعباء هذا الدين في موازنتها ،مما يؤدي إلى تراكم الدين العام بشكل يفوق قدرة الحكومة على الايفاء بالتزاماتها في المدى المتوسط والطويل، وهذا سوف ينعكس سلباً على الاقتصاد الوطني بسبب ما يحدثه من اختلالات مالية تعمق الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي، فضلاً عن اجبار الحكومة على تبني برامج اقتصادية لها اثر سلبي على حياة اغلبية افراد المجتمع نتيجة لسياسات التقشف التي تطالب المؤسسات الدولية بتطبيقها والتي تؤدي الى عدم استقرار الاقتصاد.

اهداف البحث

يهدف البحث الى :

- ١-دراسة هيكل ومؤشرات الدين العام في العراق خلال المدة (٢٠٠٠-٢٠١٦)
- ٢-بيان مدى تأثير الدين العام الداخلي والخارجي على النشاط الاقتصادي متمثلاً بالنتائج المحلي الاجمالي.
- ٣-قياس اثر زيادة الدين العام على موازنة العراق الاتحادية.

فريضة البحث

يقوم البحث على فريضة "وجود علاقة تكامل طويلة الأجل بين الدين العام الحكومي والموازنة العامة في العراق".

المبحث الأول

الاطار النظري للدين العام

الدين للدائنين في موعد استحقاقها حسب شروط الافتراض وتظهر في موازنة التحويلات الرأسمالية.

ثانياً: مؤشرات الدين العام

تعد مؤشرات الدين العام مهمة جداً في تقييم تطور الدين العام وقدرة الدولة على السداد، وايضاً تحليل العلاقة بين الدين العام وأداء الاقتصاد المحلي بشكل عام ومالية الحكومة بشكل خاص، ولاسيما التغيرات التي قد تحصل في أسعار الفائدة، وكذلك العلاقة بين الدين العام والنتائج المحلي الإجمالي، وعلاقته بالحصيلة الضريبية ويمكن استخدام هذه المؤشرات في الحكم على مدى الرشد في إدارة الدين العام في التنبؤ بالأوضاع الاقتصادية، بالإضافة الى التنبؤ التعرف على درجة الخطورة المحتملة والمرتبطة بإدارة الدين العام ومدى القدرة على تلافي هذه المخاطر في المستقبل، ومن اهم هذه المؤشرات^(٦):

١- مؤشر نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي:

يعتبر مؤشر نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي من أهم المؤشرات التي تستخدمها الدولة في تقييم مستوى الدين العام بالنسبة للنشاط الاقتصادي اذ ان القطاعات الاقتصادية (ومن ضمنها القطاع الحكومي) هي التي تساهم في إنتاج هذا الناتج وما يدفع من فوائد وأعباء سداداً

فوائدها وأصولها من المقرض الى المقرض في تاريخ او تواريخ محددة في المستقبل^(٤) .

وعليه فانالدين العام يعرف بانه"المبالغ التي تلتزم بها الدولة او إحدى الوحدات العامة في الدولة للغير نتيجة اقتراضها هذه المبالغ لتمويل العجز في الموازنة مع التعهد بالسداد بعد مدة ودفع فائدة على رصيد الدين حسب شروط إنشاء هذا الدين".ويتضح من هذا المفهوم^(٥):

١- إن مصطلح الدين العام يشتمل على المبالغ النقدية المقرضة، وبالتالي لا يدخل فيه الدين التجارى والنتائج عن توريد سلع وخدمات وكذلك المستحقات الاستثمارية والتي تمثل المبالغ المستحقة للمقاولين والموردين عن أعمال استثمارية.

٢- إن الوحدات العامة التي استدانت بالدين العام لا يدخل فيها شركات قطاع الأعمال العام أو البنوك العامة، بل تتحدد في كل من الحكومة والهيئات العامة الاقتصادية وبنك الاستثمار القومي.

٣- أعباء خدمة الدين العام وتعنى ما تتحمله الجهات المدينة من مبالغ تحسب وتدفع دورياً للدائنين ممثلة في الفوائد وهي نسبة مئوية من قيمة الدين والتي تظهر في الموازنة الجارية للدولة سنوياً وتمثل أحد بنود الإنفاق الجاري، وأقساط سداد الدين وتمثل المبالغ التي يتم سدادها دورياً من أصل

ارتفاع قيمة هذا المؤشر إلى أنجاز كبير من الإيرادات بالعملة الأجنبية تستخدم لدفع اقساط وفوائد الدين العام .

٤- الدين العام وعجز الموازنة: إن السبب الرئيسي للجوء الدولة إلى الاستدانة بدين عام هو عجز الموازنة الذى يعنى نقص الإيرادات العامة عن مواجهة النفقات العامة المتزايدة، وكلما زاد العجز واستمر كلما زاد الدين العام.

٥- مؤشرات الاقتدار المالي العام: ويستدل بها على مدى قدرة المال العام لمواجهة مشكلة ومخاطر تزايد الديون، ومنه يمكن التعرف على مدى قدرة المالية العامة او عدمها فيتحمل أعباء او مواجهة مشكلة الديون فى المستقبل، ويتم التعرف على ذلك بعدة مؤشرات من أهمها ما يلي^(٨):

أ - مدى تناسب معدل النمو فى كل من الإيرادات العامة والنفقات العامة، حيث يكون الوضع سليماً إذا تساوى المعدل فى كل منهما أو زاد معدل نمو الإيرادات عن معدل نمو النفقات.

ب- مدى تناسب سعر الفائدة على الدين العام مع معدل نمو الدين العام، حيث يدل زيادة سعر الفائدة أو تساويها لمعدل نمو الدين العام على الرشد في إدارة الدين العام وإمكان كبح جماحه، أما لو قل سعر الفائدة عن معدل النمو في الدين العام، فإن الأمر ينذر بالخطر.

للدیون يمثل أحد بنود تكاليف الإنتاج عن قروض سابقة ربما لم تساهم في هذا الناتج، وكذلك قدرة الدولة على السداد وتختلف هذه النسبة من بلد الى تبعا للموارد الاقتصادية المتوفرة في كل بلد، ويجب ان لا تتجاوز هذه النسبة حدود الأمان والتي تكون ٦٠% فإذا ارتفعت قليلاً فهناك إشكالية، اما إذا تزايدت أكثر فتكون الدولة قد دخلت في مرحلة الخطر والأزمة .

٢- مؤشر معدل نمو الدين العام نسبة الى معدل نمو الناتج المحلى الإجمالي: اذ يكون وضع الأمان عندما يزداد او يتساوى معدل نمو الناتج المحلى الاجمالي (GDP) عن معدل نمو الدين العام.

٣- مؤشر الدين العام نسبة الى الإيرادات العامة: تمثل نسبة الدين العام إلى الإيرادات العامة مؤشراً مهماً على قدرة الحكومة على السداد، وتبين هذه النسبة أيضاً عدد السنوات اللازمة لتسديد القيمة الاجمالية للدين العام، وعالية فان ارتفاع هذه النسبة يعد مؤشراً ضعيفاً على قدرة الدولة على تسديد الدين العام وبالتالي زيادة المدة الزمنية للضرورة لسداد الديون المتراكمة وبالعكس^(٧).

٤- مؤشر الدين العام نسبة الى حجم الصادرات: اذ يستخدم هذا المؤشر في بيان مدى قدرة الدولة على توفير العملات الأجنبية من اجل سداد الدين الحكومي (ولاسيما الدين الخارجي)، اذ يشير

امكانية اعادة التوازن بين الايرادات العامة والنفقات العامة بشكل تدريجي في المستقبل.^(٩)

المبحث الثاني

حجم ومؤشرات الدين العام في العراق خلال المدة (٢٠٠٠-٢٠١٦)

اولا: تطور حجمالدين العام في العراق للمدة (٢٠٠٠-٢٠١٦)

من اجل ان تقوم الدولة بوظائفها المالية والتي تهدف الى أشباع الحاجات العامة للمجتمع،لابد من توفير الموارد المالية اللازمة لتغطية نفقاتها والمتمثلة بالأيرادات العامة،وعليه فان أي تغيير في الانفاق العام لابد من ان يقابله تغيير مماثل في الايراد العام وبنفس الأتجاه ، فاذا رغبت الحكومة في زيادة الأنفاق العام يجب ان يتم ذلك وفق تقدير الإيرادات العامة لتلك السنة ،وبالرغم من تعدد وتنوع مصادر الايرادات العامة في العصر الحديث واختلاف طبيعتها تبعاً لنوع الخدمة العامة التي تقوم بها الدولة والهدف منها ،الا أنها لاتعدو كونها إما موارد إقتصادية الناتجة عن فائض الاقتصاد العام أو موارد سيادية متمثلة في الضرائب بمختلف أنواعها أو موارد إنتمائية المستمدة من الدين العام^(١٠). ويعد الدين العام احد ادوات سياسة المالية والتي تلجأ اليها الحكومة اتسواء كانت النامية او المتقدمة ،وذلك من اجل تغطية انفاقها العام(سواء

ثالثا:علاقة بين الدين العام والموازنة العامة يرتبط الدين العام بعلاقة قوية مع الموازنة العامة وخاصة في حالة عجز الموازنة الحكومية حيث انه يمثل مجموع العجوزات المالية المتراكمة، والذي يمول من الموارد المالية المتاحة ،فعندما لا تغطي الحصيلة الايرادات العامة (الضريبية)Tالإنفاق الحكوميG، فان ذلك سيؤدي الى ظهور العجز بالموازنة الحكومية، وعليه يمكن كتابة قيد الموازنة العامة :

$$G - T + iB_{t-1} + iEB_{t-1} = \Delta M + \Delta B + E\Delta B^*$$

يلاحظ من معادلة قيد الموازنة ان الطرف الايسر يمثل العجز الاجمالي للموازنة العامة حيث ان (G-T) يمثل عجز الموازنة الاساسي و*(iB+iEB_{t-1})* يمثل مدفوعات خدمة الدين العام في الفترة السابقة.في حين يمثل الطرف الايمن مصادر تمويل العجز الاجمالي ،حيث ان (ΔM) التغيير في المعروض النقدي(ويمثل الاقتراض من البنك المركزي)و(ΔB)التغيير بالسندات (الاقتراض المحلي او الداخلي) ،($E\Delta B^*$) الاقتراض الخارجي (E) سعر الصرف.وتوضح المعادلة ان الدين الحكومي سوف يزداد مادام هناك عجز في الموازنة ولهذا يجب على الحكومة اتباع سياسة اقتصادية تهدف الى الحد من العجز المالي وتمكن الحكومة من الايفاء بالتزاماتها الحالية والمستقبلية دون التأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية مع

التي تؤثر وبشكل سلبي على مستويات حياة الاقتصادية والاجتماعية للطبقات الفقيرة ومتوسطة الدخل وذلك بسبب سياسات التقشف وخفض النفقات العامة وكذلك تجميد التعينات وتقليص الدعم الحكومي للعديد من السلع الاساسية والتي تطالب المؤسسات المالية العالمية بتطبيقها ،وبين جدول رقم (١) تطور حجم الدين العام في العراق للمدة (٢٠٠٠-٢٠١٦).

كانت هذه النفقات جارية او استثمارية او كليهما معا)وذلك حينما تعجز الإيرادات المحلية عن تغطيتها . وتمثل قضية الدين العام من اهم المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد العراقي وذلك كنتيجة لما تسببه من اختلالات مالية والتي تؤدي بدورها الى زيادة الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد الوطني ،بالاضافة الى التدخل بالشؤون الداخلية من خلال اجبار الحكومه على تبني برامج اقتصادية

جدول (١)

تطور الدين العام في العراق للمدة (٢٠١٦-٢٠٠٠) (مليار دولار)

السنوات	الدين الداخلي	معدل النمو (%)	الدين الخارجي	معدل النمو (%)	الدين العام	معدل النمو (%)
2000	1.339	—	130	—	131.339	—
2001	1.749	30.62	139	6.92	140.749	7.16
2002	2.301	31.56	62.2	-55.25	64.501	-54.17
2003	2.863	24.42	120	92.93	122.863	90.48
2004	4.077	42.40	93.95	-21.71	98.027	-20.21
2005	4.249	4.22	125	33.05	129.249	31.85
2006	3.597	-15.34	92.33	-26.14	95.927	-25.78
2007	4.099	13.96	81.48	-11.75	85.579	-10.78
2008	3.703	-9.66	100.9	23.83	104.603	22.23
2009	7.208	94.65	67.74	-32.86	74.948	-28.35
2010	7.846	8.85	73	7.765	80.846	7.87
2011	6.364	-18.89	52.58	-27.97	58.944	-27.09
2012	5.615	-11.77	50.26	-4.41	55.875	-5.21
2013	3.649	-35.01	50.37	0.22	54.019	-3.32
2014	8.165	123.76	59.49	18.11	67.655	25.24
2015	27.566	237.61	56.1	-5.69	83.666	23.67
20١٦	43.510	57.84	68.22	21.60	111.730	33.54

المصدر: الجدول من عمل الباحثان بالاعتماد على :

-البنك المركزي العراقي ،المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ،النشرة السنوية، ٢٠٠٢- ٢٠١٥.

-صندوق النقد الدولي ،احصاءات الدين الخارجي :مرشد لمعديها ومستخدميها، ٢٠١٥ .

،وهناك الكثير من الخبراء الاقتصاديين يطلقون على جميع ديون العراق قبل ٢٠٠٣ بالديون البغيضة لم يستفد منها الاقتصاد العراقي والتي تطالب الحكومة العراقية بالغائها، وللعلم هذه الديون تتضمن ديون نادي باريس وخارج نادي باريس والدائون التجاريون وصندوق النقد العربي والدين الغير معالج وتعويضات الكويت ومتأخرات الشركات النفطية العالمية^{١١}، فضلا عن الى الاعتماد الحكومي على القطاع النفط في تمويل الإنفاق والموازنة العامة للدولة فالقطاع النفطي يساهم في تكوين ٩٨% من الدخل القومي الإجمالي، أكثر من ٩٥% من إيرادات الموازنة العامة والتي تكون مرتبطة باستقرار أسعار النفط العالمية ثم ارتفع الحجم الاجمالي للدين عام في السنوات اللاحقة ليبلغ ١١١,٧٣ مليار دولار في عام ٢٠١٦ ومن اهم الاسباب التي ادت الى لجوء الحكومة الى الاقتراض هو زيادة النفقات الجارية ولاسيما النفقات العسكرية لمواجهة حرب على الارهاب (داعش) وتمويل وإغاثة المهجرين، وأيضاً انخفاض الموارد المحلية اللازمة لتغطية الإنفاق العام وذلك بسبب انخفاض اسعار النفط وبالتالي انخفاض الإيرادات العامة، ومن الجدير بالملاحظة ان الجزء الاكبر من الدين العام هو ديون خارجية وذلك يعود الى سهولة الاقتراض من المؤسسات الدولية مقابل

ويلاحظ من جدول رقم (١) تذبذب بيانات الدين العام خلال المدة (٢٠٠٠-٢٠١٦) اذ بلغ الرصيد القائم لصافي الدين العام (الداخلي والخارجي) 143.4 مليار دولار في عام ٢٠٠٠ ليرتفع هذا المبلغ في عام ٢٠٠٣ الى 148.6 مليار دولار بواقع ١٧,٥ مليار دولار للدين الداخلي* اما الدين الخارجي** فقد ارتفع ليبلغ ١٢٠,٠ مليار دولار وبمعدل نمو سنوي ٩٢,٩% ويرجع سبب هذا الارتفاع الى هيكل الاقتصاد العراقي تحوله إلى اقتصاد حرب في الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي وكذلك الحصار الدولي وتعويضات حروب كل هذه الاسباب أضافة أعباء كبيرة على الاقتصاد الوطني وشوه هيكله وانحدار قدراته الإنتاجية، بالإضافة إلى تدمير البنى التحتية والمنشآت النفطية وتوقف الإنتاج الزراعي والصناعي كل هذا أدى إلى زيادة ديون العراق الخارجية والداخلية . وبعد عام ٢٠٠٣ نلاحظ ان اجمالي الدين العام شهد حالة من التذبذب بين الارتفاع والانخفاض ولكن المسار العام له كان منخفضا اذ وصل في عام ٢٠١٣ الى ٨٥,٩ مليار دولار ونسبة ١٨,٣- % ويعود سبب هذا الانخفاض الى اتفاق الحكومة مع دول نادي باريس وخفضت الديون بنسبة ٨٠% في عام ٢٠٠٤، وأن الباقي من أجمالي الديون الخارجية تم رُصد برنامج أمني لتسديدها

فائضا بسبب رفع العقوبات الدولية على العراق من جهة وزيادة الاعتماد على الايرادات النفطية والتي ازدادت بدورها نتيجة لارتفاع اسعار النفط في الاسواق العالمية من جهة اخرى ،وفي المقابل نلاحظ ان القيمة الاجمالية للدين العام قد انخفض خلال سنوات الدراسة ليلبغ 55.875 مليار دولار في عام ٢٠١٢ ،في حين شهد عام ٢٠١٣ عجزا فعليا ببلغ 4.535 مليار دولار .اما عام ٢٠١٤ على الرغم من تحقيق الموازنة العامة فائضا يقدر بـ 18.722 مليار دولار غير ان واقع الامر كان يشير الى وجود عجز في الموازنة العامة كنتيجة لزيادة حساب السلف التي تم صرفها بموجب قرارات مجلس الوزراء والبالغة ٤١,٣ مليار دولار والتي وزعت بين ٣٤,٧ مليار دولار سلف على حساب الموازنة التشغيلية و٦,٦ مليار دولار سلفة على حساب الموازنة الاستثمارية وبالتالي فان الموازنة العامة تنتهي بعجز يقدر بـ ٢٢,٦ مليار دولار^(١٢)، اما الدين العام فقد شهد ارتفاع بلغ 67.655 مليار دولار ويعزى سبب ذلك الى الازمة المالية التي مر بها العراق خلال السنوات اللاحقة بسبب انخفاض اسعار النفط في الاسواق العالمية، وكننتيجة للاعتماد شبة مطلق على الايرادات النفطية في تمويل الموازنة العامة الامر الذي الى تزايد القيمة المطلقة للعجز الكلي لموازنة العراق

صعوبة بيع حولات الخزينة في الخارج بسبب عدم وجود تصنيف ائتماني وكذلك عدم الثقة بمالية الدولة العراقية .

ثانيا :العلاقة بين موازنة العراق الاتحادية والدين العام

تعد الموازنة العامة ذات أهمية بالغة للحكومة والمجتمع ،وذلك لأنه اتمثل برنامج المالي لعملا لدولة والذي تسعى من خلاله الى تنفيذ اهدافها في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية خلال مدة زمنية معينة غالبا ما تكون السنة، كما تعد الأداة التي تستطيع من خلالها وضع تقديرات للإيرادات والنفقات، وعن طريقها يمكن أنتعرف مقدار العجز و الفائض في موازنتها .وعليه فإن السبب الرئيسي للجوء الدولة إلى الاستدانة هو عجز الموازنة الذي يعنى نقص الإيرادات العامة عن مواجهة النفقات العامة المتزايدة، وكلما زاد العجز واستمر كلما زاد الدين العام، وبيانات جدول(٢) يبين وضع موازنة العراق الاتحادية خلال المدة (٢٠١٦-٢٠٠٠) فقد شهدت الموازنة العامة عجزا في بداية مدة الدراسة ويعود سبب ذلك الى الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي مر بها العراق خلال تلك الفترة، ولكن خلال السنوات (2003-٢٠١٢) حققت الموازنة العامة

قياس اثر تطور الدين العام على موازنة العراق الاتحادية باستخدام نموذج ARDL ... (١٠٩)

الاتحادية ليصل في عام ٢٠١٦ الى
 20.73 مليار دولار وبنفس الوقت ارتفعت
 القيمة الاجمالية للدين العام لتصل
 الى ١١١,٧٣٠ مليار دولار بسبب قيام الحكومة
 بالتوسع في اصدار حوالات الخزينة وكذلك
 زيادة الاقتراض من الخارج وذلك من اجل
 تمويل الانفاق العسكري من جهة وانفاق
 مؤسسات القطاع العام والمشاريع الاستثمارية
 من جهة اخرى.

جدول (٢) موازنة العراق الاتحادية للمدة (٢٠٠٠-٢٠١٦) (مليار دولار)

الدين العام	عجز/فائض الموازنة العامة	النفقات العامة	الايرادات العامة	السنوات
131.339	-0.188	0.772	0.584	2000
140.749	-0.41	1.078	0.668	2001
64.501	-0.701	1.648	0.947	2002
122.863	0.087	1.045	1.132	2003
98.027	0.595	22.104	22.699	2004
129.249	9.617	17.954	27.571	2005
95.927	6.986	26.453	33.439	2006
85.579	12.405	31.100	43.505	2007
104.603	17.476	49.793	67.269	2008
74.948	2.258	44.929	47.187	2009
80.846	0.038	59.943	59.981	2010
58.944	25.683	67.314	92.997	2011
55.875	24.95	77.508	102.458	2012
54.019	-4.535	102.168	97.633	2013
67.655	18.722	71.661	90.383	2014
83.666	-1.225	47.578	46.353	2015
111.730	-20.73	90.74	70.01	2016

المصدر: الجدول من عمل الباحثان بالاعتماد على :

- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرة السنوية، ٢٠٠٢ - ٢٠١٦.

الدراسة اذ وصلت الى ادنى قيمة لها في عام ٢٠١٠ حيث كانت نسبة الدين الداخلي الى الناتج المحلي الاجمالي ٠,٠١% في حين كانت نسبة الدين الخارجي الى الناتج المحلي الاجمالي ٠,٠٥% ،اما نسبة الدين العام الى GDP فقد كانت ٠,٠٦% ويعود سبب هذا الانخفاض الى اعتماد الحكومة العراقية على ايرادات النفط في تمويل الانفاق العام وكذلك عدم الاعتماد على دين العام في تمويل ايرادات الموازنة العامة،ولكن بسبب الظروف الاقتصادية السياسية وكذلك ظروف الحرب التي مر بها العراق ادت الى ارتفاع حجم المدونية الداخلية والخارجية على حد سواء حتى بلغت نسبة الدين العام الى ناتج المحلي الاجمالي في عام ٢٠١٦ حوالي ٧٦,٠٣% نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي تعدت حدود الأمان.

ثالثا :المؤشرات الرئيسية للدين العام خلال المدة (٢٠٠٠-٢٠١٦)

بيننا سابقا وضع للدين العام في العراق، وهنا سنحاول بيان المؤشرات التي يحكم بها عادة على الدين العام لمعرفة المرحلة التي وصل اليها الدين العام، أي اذا كان في مرحلة المقبولة أو تعداها إلى مرحلة الخطورة أو الأزمة، ومن اهم المؤشرات الأساسية:

١-مؤشر الدين العام والناتج المحلي الإجمالي: تقاس هذه العلاقة بمؤشرين اساسين هما:-

أ- نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي: وتكون هذه النسبة في حدود الأمان إذا لم تتجاوز ٦٠% أما إذا زادت عن ذلك فإن الأمر يمثل مشكلة فإذا تزايد كثيراً فإننا نكون قد وصلنا إلى مرحلة الأزمة ،والجدول رقم (٣)يبين قيمة هذا المؤشر ،اذ يلاحظ من انخفاض هذه النسبة خلال مدة

جدول (3)

نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي للمدة (٢٠٠٠-٢٠١٦)(مليار دولار)

الدين العام/GDP (%)	الدين العام	الدين الخارجي/ GDP (%)	الدين الخارجي	الدين الداخلي/ GDP (%)	الدين الداخلي	ناتج المحلي الاجمالي	السنوات
3212.0١	131.339	3179.26	130	32.75	1.339	4.089	2000
2739.37	140.749	2705.33	139	34.04	1.749	5.138	2001
307.70	64.501	296.72	62.2	10.98	2.301	20.962	2002
787.38	122.863	769.03	120	18.35	2.863	15.604	2003
296.99	98.027	284.65	93.95	12.35	4.077	33.006	2004
258.21	129.249	249.72	125	8.49	4.249	50.056	2005
147.22	95.927	141.70	92.33	5.52	3.597	65.158	2006
96.36	85.579	91.75	81.48	4.62	4.099	88.809	2007
79.47	104.603	76.66	100.9	2.81	3.703	131.622	2008
0.07	74.948	0.06	67.74	0.01	7.208	111,659	2009
0.06	80.846	0.05	73	0.01	7.846	142,819	2010
31.73	58.944	28.31	52.58	3.43	6.364	185.749	2011
25.63	55.875	23.05	50.26	2.58	5.615	218.032	2012
23.022	54.019	21.47	50.37	1.56	3.649	234.637	2013
30.47	67.655	26.79	59.49	3.68	8.165	222.041	2014
50.89	83.666	34.12	56.1	16.77	27.566	164.421	2015
76.03	111.730	46.42	68.22	29.61	43.510	146.949	20١٦

المصدر: الجدول من عمل الباحثان بالاعتماد على :

- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرة السنوية، ٢٠٠٢ - ٢٠١٥.
 ب- مؤشر معدل نمو الدين العام بمعدل نمو الناتج المحلي: وفق هذا المؤشر يكون وضع الأمان عندما يزداد معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي (GDP) عن معدل نمو الدين العام او يتساوى معه، وبتطبيق ذلك على بيانات ناتج المحلي الاجمالي والدين العام نلاحظ في الجدول (٤) أن معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي متذبذب بين الانخفاض والارتفاع خلال مدة الدراسة ولكن الاتجاه العام كان

متناقصا في حين كان معدل النمو السنوي للدين العام يتزايد باتجاه متصاعد، فقد كان معدل نمو الدين العام في عام ٢٠٠١ حوالي ٧,١٦% ثم انخفض معدل نمو الدين العام ليصل في السنوات ٢٠١١-٢٠١٣ الى ٢٧,٩-% و ٥,٢١-% و ٣,٣٢-% على التوالي ليعاود الزيادة من جديد الى ان وصل الى اعلى مستوى له في نهاية عام ٢٠١٦ وبمعدل زيادة ٣٣,٤%، وفي الوقت ذاته كان معدل نمو الناتج المحلي يزيد عن معدل نمو الدين العام في بداية مدة الدراسة حيث كان المعدل النمو السنوي لـGDP يبلغ ٣٠٧,٩٨% في عام ٢٠٠٢ ، ولكن خلال السنوات اللاحقة كان معدل النمو GDP متذبذبا الى اوصل الى ادنى مستوى له في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦ ليبلغ ٢٥,٩٥-% و ١٠,٣٦-% على التوالي ، وهذا يدل على خطورة الوضع على الاقتصاد العراقي واحتمال وصول المشكلة الى الازمة.

جدول (٤)

معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي والدين العام في العراق للمدة (٢٠١٦-٢٠٠٠)

السنوات	معدل النمو المحلي الاجمالي (%)	معدل النمو الدين الداخلي (%)	معدل النمو الدين الخارجي (%)	معدل النمو الدين العام (%)
2000	—	—	—	—
2001	25.65	30.62	6.92	7.16
2002	307.98	31.56	-55.25	-54.17
2003	-25.56	24.42	92.93	90.48
2004	111.52	42.40	-21.71	-20.21
2005	51.66	4.22	33.05	31.85
2006	30.17	-15.34	-26.14	-25.78
2007	36.30	13.96	-11.75	-10.78
2008	48.21	-9.66	23.83	22.23
2009	-15.17	94.65	-32.86	-28.35
2010	27.91	8.85	7.765	7.87
2011	30.06	-18.89	-27.97	-27.09
2012	17.38	-11.77	-4.41	-5.21
2013	7.62	-35.01	0.22	-3.32
2014	-5.37	123.76	18.11	25.24
2015	-25.95	237.61	-5.69	23.67
20١٦	-10.63	57.84	21.60	33.54

المصدر: الجدول من عمل الباحثان

سبب هذا الانخفاض الى زيادة الايرادات النفطية والاعتماد عليها وبشكل شبه مطلق في تمويل الموازنة العراق الاتحادية وكذلك استخدامها في اطفاء جزء من الديون العامة، ولكن هذه النسبة ازدادت من جديد خلال السنوات اللاحقة لتصل في نهاية عام ٢٠١٦ الى ١٥٩,٥٩% وهذا الامر يعد مؤشرا سلبيا على قدرة الدولة على تسديد الدين العام وبالتالي زيادة الفترة الزمنية اللازمة لسداد الديون المتركمة.

٢- مؤشر الدين العام نسبة الى الايرادات العامة: تستخدم هذه النسبة في بيان مدى قدرة الدولة على السداد الدين لذا فان انخفاض هذه النسبة تعني مؤشرا ايجابيا على قدرة الدولة المالية في تسديد الدين العام خلال مدة قصيرة وبالعكس في حالة ارتفاع نسبة الدين العام الى الايرادات العامة. والجدول (٥) يبين نسبة الدين العام (الداخلي والخارجي) الى الايرادات العامة، اذ يلاحظ من الجدول ادناه انخفاض نسبة الدين العام الى الايرادات العامة خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠١٣) ويعود

جدول (٥)

نسبة الدين العام الى الإيرادات العامة للمدة (٢٠١٦-٢٠٠٠) (مليار دولار)

السنوات	الإيرادات العامة	الدين الداخلي/الإيرادات العامة (%)	الدين الخارجي/الإيرادات العامة (%)	الدين العام/الإيرادات العامة (%)
2000	0.584	229.28	22260.27	22489.56
2001	0.668	261.83	20808.38	21070.21
2002	0.947	242.98	6568.11	6811.09
2003	1.132	252.92	10600.71	10853.62
2004	22.699	17.96	413.89	431.86
2005	27.571	15.41	453.38	468.79
2006	33.439	10.76	276.12	286.87
2007	43.505	9.42	187.29	196.71
2008	67.269	5.51	149.99	155.49
2009	47.187	15.28	143.56	158.83
2010	59.981	13.08	121.71	134.79
2011	92.997	6.84	56.54	63.38
2012	102.458	5.48	48.91	54.53
2013	97.633	3.74	51.59	55.33
2014	90.383	9.03	65.82	74.85
2015	46.353	59.47	121.03	180.49
20١٦	70.01	62.15	97.44	159.59

المصدر: الجدول من عمل الباحثان

العام وتهديد الاستدامة المالية، وبالنظر الى موازنة العراق الاتحادية نجد أن معدل نمو السنوي للنفقات العامة يرتفع عن معدل نمو السنوي للإيرادات العامة، وحتى في حالة انخفاض معدل النمو نلاحظ ان معدل انخفاض نمو الإيرادات العامة اكبر من معدل انخفاض نمو النفقات العامة وهذا حتى لو انخفضت القيمة الاجمالية للإيرادات العامة فان النفقات العامة سوف تنخفض بمقدار اقل، الامر الذي يؤدي الى مزيداً من عجز الموازنة ومزيداً من الدين العام لسد هذا العجز وتمويل الانفاق العام، وكما هو مبين في الجدول (٦).

٣- مؤشر الاقتدار المالي: يستخدم هذا المؤشر في قياس قدرة مالية الدولة على مواجهة اعباء الدين العام، ايمن خلال الموازنة العامة يمكن معرفة قدرة الحكومة على مواجهة مخاطر ارتفاع القيمة الاجمالية للدين العام، وذلك من خلال استخدام معدل النمو السنوي للإيرادات العامة والنفقات العامة، حيث يجب ان يكون هناك تناسق بين معدل نمو الإيرادات العامة والنفقات العامة وذلك لان نمو الانفاق العام بمعدل اكبر من معدل نمو الايراد العام يعني اتساع الفجوة بين الإيرادات والنفقات وبالتالي زيادة الاقتراض لسد هذه الفجوة ومن ثم زيادة الدين

جدول (٦)

معدل النمو الإيرادات العامة والنفقات العامة للمدة (٢٠١٦-٢٠٠٠) (مليار دولار)

السنوات	الإيرادات العامة	معدل النمو (%)	النفقات العامة	معدل النمو (%)
2000	0.584	—	0.772	—
2001	0.668	14.38	1.078	39.64
2002	0.947	41.77	1.648	52.86
2003	1.132	19.54	1.045	-36.59
2004	22.699	1905.21	22.104	2015.22
2005	27.571	21.46	17.954	-18.78
2006	33.439	21.28	26.453	47.34
2007	43.505	30.10	31.1	17.57
2008	67.269	54.62	49.793	60.12
2009	47.187	-29.85	44.929	-9.77
2010	59.981	27.11	59.943	33.42
2011	92.997	55.04	67.314	12.29
2012	102.458	10.49	77.508	15.14
2013	97.633	-4.72	102.168	31.82
2014	90.383	-7.43	71.661	-29.86
2015	46.353	-48.72	47.578	-33.61
2016	70.01	51.04	90.74	90.72

المصدر: الجدول من عمل الباحثان.

علاجها في الأمد القصير، وهذا يؤدي إلى آثار سيئة على مجمل الاقتصاد القومي مما يدل على سوء إدارة الدين العام ويحتاج الأمر إلى تدخل فوري واستراتيجي وفق خطة موضوعية لمحاولة علاج هذه الأزمة، وهذا

وهكذا يتضح لنا من مؤشرات الدين العام على أنه تعدى مرحلة الأمان بكثير وانتقل من مرحلة الظاهرة وحتى من مرحلة المشكلة التي تحتاج إلى مجهود بسيط لحلها إلى مرحلة الأزمة المستحكمة التي يصعب

١- اختبار سكون السلاسل الزمنية The (stationary)

للتيقن من مدى سكون السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة سنجري بعض الاختبارات على تلك السلاسل الزمنية منها اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) والتي تنص فيه فرضية العدم بوجود جذر الوحدة (أي عدم سكون السلاسل الزمنية) فضلا عن الفرضية البديلة التي تنص على عدم وجود جذر الوحدة (أي سكون السلسلة الزمنية).

أ-دالة ارتباط الذاتي

Autocorrelation Function(ACF)

يلاحظ إن دالة الارتباط الذاتي (AC) للمتغيرات محل الدراسة من خلال الجدول (٧)، إذ تبين دالة الارتباط الذاتي للدين العام (Pd) عند المستوى تختلف معنويا حتى الفجوة (k=12)، إذ يلاحظ عند الفجوة الأولى مرتفعة (0.321) وتبقى قيمتها عند الفجوة ٢ (0.328) مرتفعة ايضا وتنخفض تدريجيا لتصبح عند الفجوة ١٢ (0.218) وبالتالي مما يؤكد إن السلسلة الزمنية للدين العام غير مستقرة عند المستوى، بينما يمكن ملاحظة بعد اخذ الفرق الأول أنها أصبحت ساكنة وهذا ما يدل عليه قيم (AC) حيث تكون منخفضة عن الفجوة الأولى (k=1) (0.564) فضلا عن قيم الارتباط الذاتي عند الفجوة ٩ (0.079) منخفضة وهي ضمن

ما سنحاول بيانه في المبحث الثالث والأخير.

المبحث الثالث

التحليل القياسي لاثر تطور حجم الدين العام على الموازنة الاتحادية للعراق اولاً:وصف المتغيرات محل الدراسة في القياس

سيتم الاعتماد على مجموعة المتغيرات التي اوضحها الجانب التحليلي من البحث من اجل بيان و تحديد العلاقات المتبادلة فيما بينها، وذلك بالاستعانة بالبرنامج الإحصائي (EViews9) لتحليل اثر تطور حجم الدين العام على الموازنة الاتحادية في العراق ويتضمن هذا التحليل المتغيرات التالية:-

متغير الدين العام Pd (كمتغير تابع) ،
متغير النفقات Ex، متغير الإيرادات Re ،
متغير الناتج المحلي الإجمالي Gdp
(كمتغيرات تفسيرية) وفق النموذج الآتي:

$$Pd = \alpha + \beta_1 Re + \beta_2 Ex + \beta_3 GDP + \mu_i$$

ثانياً:نتائج اختبارات سكون السلاسل الزمنية

لمعرفة اثر تطور حجم الدين العام على الموازنة العامة في العراق، سيتم تطبيق نموذج (ARDL) ولتحقيق ذلك سيتم الاستعانة بعدد من الاختبارات منها:

بعد اخذ الفرق الأول انها اصبحت ساكنة وهذا يمكن الاستدلال عليه من خلال قيم (AC) حيث تكون منخفضة وضمن حدود الثقة بنسبة ٥% وهذا ما يوضحه الجدول (٧)، فضلا عن إن كل من المتغيرات (الايادات والنفقات والنتائج المحلي الإجمالي يمكن التوصل أنها متكاملة من الدرجة الأولى (1).

حدود الثقة بنسبة ٥% وهذا يؤكد سكون السلسلة الزمنية للدين العام عند الفرق الأول وانها متكاملة من الدرجة (1) $Pd \sim I(1)$. وباستكمال تحليل دالة الارتباط الذاتي (AC) لبقية المتغيرات (الايادات والنفقات والنتائج المحلي الإجمالي) نجد أنها تقترب من تحليل الدين العام وتتفق معه في عدم استقرارها جميعا عند المستوى وبالتالي يمكن ملاحظة

الجدول (٧)

دالة الارتباط الذاتي للمتغيرات (الدين العام، الايرادات، النفقات، النتائج الحلي الإجمالي) عند المستوى وعند الفروق الاولى

نتائج متغير الدين العام (Pd) (عند الفرق الاول)							نتائج متغير الدين العام (Pd) (عند المستوى)						
Sample: 2000 2016 Included observations: 16							Sample: 2000 2016 Included observations: 17						
Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob		Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
		1 -0.564	-0.564	6.1036	0.013				1 0.321	0.321	2.0822	0.149	
		2 0.367	0.072	8.8743	0.012				2 0.328	0.251	4.3994	0.111	
		3 -0.239	-0.009	10.139	0.017				3 0.160	0.000	4.9881	0.173	
		4 0.029	-0.185	10.160	0.038				4 0.109	-0.014	5.2843	0.259	
		5 0.147	0.177	10.724	0.057				5 0.094	0.036	5.5214	0.356	
		6 -0.269	-0.150	12.813	0.046				6 -0.208	-0.312	6.7921	0.341	
		7 0.172	-0.164	13.764	0.056				7 -0.119	-0.045	7.2485	0.403	
		8 -0.138	0.028	14.453	0.071				8 -0.197	-0.037	8.6354	0.374	
		9 0.079	-0.035	14.710	0.099				9 -0.216	-0.119	10.522	0.310	
		10 -0.056	-0.117	14.863	0.137				10 -0.207	-0.050	12.504	0.253	
		11 0.097	0.179	15.399	0.165				11 -0.165	0.053	13.976	0.234	
		12 -0.052	0.007	15.595	0.211				12 -0.218	-0.197	17.040	0.148	
نتائج متغير الايرادات (Re) (عند الفرق الاول)							نتائج متغير الايرادات (Re) (عند المستوى)						

قياس اثر تطور الدين العام على موازنة العراق الاتحادية باستخدام نموذج ARDL ... (١٢٠)

Sample: 2000 2016 Included observations: 16						Sample: 2000 2016 Included observations: 17					
Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1 -0.093	-0.093	0.1676	0.682			1 0.801	0.801	12.938	0.000
		2 -0.138	-0.148	0.5608	0.755			2 0.640	-0.001	21.771	0.000
		3 -0.077	-0.109	0.6920	0.875			3 0.445	-0.187	26.344	0.000
		4 -0.113	-0.162	1.0007	0.910			4 0.240	-0.181	27.772	0.000
		5 -0.039	-0.109	1.0398	0.959			5 0.086	-0.014	27.969	0.000
		6 0.229	0.167	2.5486	0.863			6 -0.055	-0.074	28.059	0.000
		7 -0.189	-0.206	3.6902	0.815			7 -0.215	-0.225	29.559	0.000
		8 0.027	0.018	3.7158	0.882			8 -0.299	0.002	32.761	0.000
		9 -0.061	-0.110	3.8695	0.920			9 -0.364	-0.040	38.108	0.000
		10 -0.060	-0.074	4.0396	0.946			10 -0.439	-0.200	47.012	0.000
		11 -0.147	-0.247	5.2879	0.916			11 -0.463	-0.086	58.559	0.000
		12 0.117	-0.032	6.2667	0.902			12 -0.364	0.303	67.141	0.000
نتائج متغير النفقات (Ex) (عند الفرق الاول)						نتائج متغير النفقات (Ex) (عند المستوى)					
Sample: 2000 2016 Included observations: 16						Sample: 2000 2016 Included observations: 17					
Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1 -0.223	-0.223	0.9507	0.330			1 0.729	0.729	10.724	0.001
		2 -0.380	-0.452	3.9278	0.140			2 0.625	0.200	19.137	0.000
		3 0.096	-0.169	4.1324	0.248			3 0.533	0.050	25.690	0.000
		4 0.003	-0.258	4.1326	0.388			4 0.288	-0.358	27.755	0.000
		5 0.013	-0.124	4.1370	0.530			5 0.138	-0.141	28.265	0.000
		6 0.065	-0.060	4.2575	0.642			6 -0.023	-0.141	28.281	0.000
		7 -0.165	-0.241	5.1334	0.644			7 -0.184	-0.077	29.375	0.000
		8 0.063	-0.086	5.2773	0.728			8 -0.262	-0.002	31.844	0.000
		9 0.098	-0.091	5.6762	0.772			9 -0.341	-0.037	36.540	0.000
		10 -0.069	-0.082	5.9068	0.823			10 -0.417	-0.128	44.562	0.000
		11 -0.153	-0.298	7.2497	0.779			11 -0.431	-0.090	54.559	0.000
		12 0.177	-0.068	9.5049	0.659			12 -0.367	0.123	63.252	0.000
نتائج متغير الناتج المحلي الاجمالي (GDP) (عند الفرق الاول)						نتائج متغير الناتج المحلي الاجمالي (GDP) (عند المستوى)					
Sample: 2000 2016 Included observations: 16						Sample: 2000 2016 Included observations: 17					
Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1 0.341	0.341	2.2307	0.135			1 0.882	0.882	15.710	0.000
		2 0.012	-0.118	2.2338	0.327			2 0.709	-0.311	26.541	0.000
		3 -0.132	-0.111	2.6205	0.454			3 0.510	-0.177	32.547	0.000
		4 -0.220	-0.155	3.7860	0.436			4 0.293	-0.192	34.683	0.000
		5 -0.136	-0.020	4.2710	0.511			5 0.103	0.000	34.971	0.000
		6 0.175	0.243	5.1491	0.525			6 -0.059	-0.071	35.071	0.000
		7 -0.198	-0.473	6.3986	0.494			7 -0.218	-0.219	36.611	0.000
		8 -0.177	0.043	7.5211	0.482			8 -0.330	0.028	40.511	0.000
		9 -0.113	-0.056	8.0445	0.530			9 -0.393	0.002	46.741	0.000
		10 -0.105	-0.066	8.5728	0.573			10 -0.453	-0.223	56.221	0.000
		11 -0.057	-0.109	8.7623	0.644			11 -0.463	0.045	67.785	0.000
		12 0.049	-0.157	8.9378	0.708			12 -0.415	0.120	78.928	0.000

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews ٩

ب- نتائج اختبار ديكي- فولر البسيط Dickey - Fuller (DF) test

لاختبار فرضية العدم التي تنص على وجود جذر الوحدة وبالتالي وجود اتجاه عام في السلسلة الزمنية للمتغيرات محل الدراسة قام الباحثان باجراء هذا الاختبار، فضلاً عن معرفة فيما اذا كانت السلسلة ساكنة في مستواها الاصيلي أو يعاد اختبار فرضية العدم بعد اخذ الفرق الأول والذي يوضحه الجدول(٨).

جدول (٨)

نتائج اختبار جذر الوحدة حسب ADF لمتغيرات الدراسة للمدة ٢٠١٦-٢٠٠٠

المتغير	المستوى			الفروق الاولى		
	حد ثابت فقط	حد ثابت واتجاه عام	بدون حد ثابت ولا اتجاه عام	حد ثابت فقط	حد ثابت واتجاه عام	بدون حد ثابت ولا اتجاه عام
	Prob*	Prob*	Prob*	Prob*	Prob*	*Prob
Pd~I(1)	0.0766	0.1318	0.2500	(0.0001)*	(0.0001)*	(0.0000)*
Re~I(1)	0.5749	0.6878	0.6455	(0.0126)*	(0.0414)*	(0.0010)*
Ex~I(1)	0.7863	0.0497	0.7874	(0.0033)*	(0.0171)*	(0.0010)*
Gdp~I(1)	0.4949	0.6849	0.5717	0.1667	0.2907	(0.0258)*

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews 9

وقبول الفرضية البديلة، وهذا يعني إن المتغيرات محل الدراسة متكاملة من الدرجة الأولى.

ثانياً- اختبارات تحديد فترة الابطاء المثلى:

يلاحظ من خلال نتائج الاختبارات الثلاث (AIC , HQ , SC) الذي يوضحه الجدول(٩) إن الفترة المثلى هي الفترة الثانية ولجميع المتغيرات لانها تحمل اقل قيم مقارنة ببقية القيم حسب الاختبارات الثلاث.

من خلال الجدول (٨) أعلاه الذي يبين اختبار جذر الوحدة وفق (ADF) يوضح من النتائج هذا الاختبار الذي تم احتساب في ثلاث مراحل تبدأ من وجود حد ثابت فقط وحد ثابت واتجاه زمني وعدم وجود ثابت، بينت النتائج وجود جذر الوحدة في السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة عند مستواها الاصيلي، وبعد اخذ الفرق الأول لهذه المتغيرات اصبحت ساكنة عند فرقها الأول وبالتالي اعطى إمكانية رفض فرضية العدم

جدول (٩)

عدد مدد الإبطاء المثلى للمدة ٢٠١٦-٢٠٠٠

HQ	SC	AIC	Lag
9.274076	9.323948	9.278301	٠
9.242266	9.342011	9.250717	١
9.049433*	9.199050*	9.062109*	٢
9.156445	9.355934	9.173347	٣

* تشير الى عدد فترات الإبطاء المثلى وجميع الاختبارات معنوية مستوى (٥%)

AIC: معيار اكايك، SC: معيار شوارز ، HQ: معيار هانان - كوين

ثالثاً: نتائج تقدير إنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)

والناتج المحلي الإجمالي (كمتغيرات تفسيرية يتم حساب إحصائية (F) وفق فرضية العدم التي تنص على أن معاملات المستويات المبطأة للمتغيرات المتباطئة تساوي جميعها صفراً، بالتالي تعني عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، إي:

$$H_0 = \beta_1 = \beta_2 = \beta_3 = 0$$

مقابل الفرضية البديلة التي تنص على وجود تكامل مشترك بين متغيرات محل الدراسة، إي:

$$H_1 \neq \beta_1 \neq \beta_2 \neq \beta_3 \neq 0$$

يتم المقارنة بين قيمة إحصائية (F) المحسوبة مع الحد الأعلى والأدنى للقيم الحرجة، فإذا كانت قيمة إحصائية (F) المحسوبة اكبر من الحد الأعلى للقيم الحرجة ترفض فرضية العدم التي تنص بعدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، إما إذا

لبيان اثر تطور حجم الدين العام على الموازنة الاتحادية للعراق سيتم الاستعانة بنموذج (Autoregressive Distributed Lag Model) الذي يعد من النماذج التي تستخدم لاختبار وجود علاقة تكامل طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية دون التركيز على أن تكون فيها متغيرات السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة نفسها^{١٣}.

تمتاز هذه الطريقة بإمكانية التعامل مع العينات الصغيرة ، فضلاً عن بساطة هذا النموذج في تقدير التكامل المشترك باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية، كما إن الحد الاقصى لمدد الابطاء الزمني المثلى يحددها النموذج.

لمعرفة مدى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الدين العام و(الايرادات والنققات

كانت القيمة المحسوبة اقل من الحد الأدنى
للقيم الحرجة تقبل فرضية العدم، كما
يوضحها الجدول (١٠) نتائج اختبار
الحدود الخاص بنموذج ARDL .

جدول (١٠) نتائج اختبار الحدود

Test Statistic	Value	k
F.Statistic	8.128515	3
Critical Value Bonds		
Significance	الحد الأدنى	الحد الأعلى
10%	2.37	3.2
5%	2.79	3.67
2.5%	3.15	4.08
1%	3.65	4.66
(0.727670)	Adjusted R-squared	R-squared (0.922191)

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج 9 Eviews.

مما يشير الى تمتع النموذج بقوة تفسيرية عالية وهو ما يعزز من امكانية اعتماد نتائج النموذج في التحليل.

بعد التيقن بوجود علاقة طويلة الأجل اصبح من الأمور المهمة تقدير المقدرات الطويلة والقصيرة الأجل للنموذج المقدر فضلا عن معلمة تصحيح الخطا لنموذج (ARDL) وهذا ما يوضحه الجدول الاتي:

يلاحظ من الجدول (١٠) ان قيمة احصائية (F) (8.128515) اكبر من القيم الحرجة عند حدها الأدنى عند مستوى (5%) والتي تعني قبول الفرضية البديلة إي ان هناك توازن طويل الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية لمدة الدراسة.

وبلغت القوة التفسيرية للنموذج ٩٢% بحسب قيمة معامل التحديد فيما بلغت قيمة معامل التحديد المرجح (\bar{R}^2) بحدود ٧٢%

جدول (١١)

المقدرات طويلة الاجل لنموذج ARDL

Long Run Coefficients				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.2833	1.238427	1.498824	1.856184	Re
0.7353	0.362536	2.249613	0.815566	Ex
0.0991	-2.139826	0.626710	-1.341050	Gdp

المصدر: من عمل الباحثان بناءً على برنامج Eviews 9

أظهرت النتائج عدم وجود استجابة طويلة (الايردادات والنفقات والنتائج المحلي الإجمالي الأجل بين الدين العام وبين المتغيرات) لان المعلمة غير معنوية احصائياً.

جدول (١٢)

المقدرات قصيرة الاجل ومعامل تصحيح الخطأ لنموذج ARDL

Short Run Cointegrating Form				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0099	4.618876	0.439946	2.032058	D(Re)
0.4821	0.774049	0.279468	0.216322	D(Ex)
0.0031	-6.371735	0.304755	-1.941817	D(Gdp)
0.0000	-9.015828	0.196291	-1.769725	CoIntEq(-1)

المصدر: من عمل الباحثان بناءً على برنامج Eviews 9

تصحيح الخطأ الذي يعبر عن سرعة التكيف من الأجل القصير إلى الأجل الطويل) ، فضلاً عن أن المعلمات القصيرة الأجل تبين إن المتغيرات الايرادات والنتائج المحلي الإجمالي كمتغيرات تفسيرية كانت معنوية في حين النفقات كمتغير تفسيري غير معنوية .

يلاحظ الجدول (١٢) إن معامل تصحيح الخطأ يأخذ إشارة سالبة وهي معنوية إحصائياً عند مستوى اقل من ٥% مما يعني انه تم تصحيح ما قيمته (176%) من الاختلال أو الانحراف قصير الأجل في المتغيرات التفسيرية في السنة السابقة إلى السنة الحالية وهي سرعة كبيرة (معامل

الاستنتاجات

٥- اما في الاجل الطويل فقد اظهرت النتائج القياسية عدم وجود استجابة بين المتغيرات محل الدراسة في الاجل الطويل لعدم معنوية المعلمات احصائية.

التوصيات

١-وضع سياسة او استراتيجية اقتصادية لادارة الدين العام وتخفيض كلفة الاقتراض الى ادى حد ممكن، بصورة تضمن عدم تعرض الاقتصاد الوطني لأى ازمات مالية او اقتصادية .

٢-ترشيد الانفاق العام لاسيما الإنفاق العسكري واعداد النظر في اسلوب تقدير النفقات بحيث تكون دقيقة وواقعية، وكذلك اعادة النظر في هيكل الموازنة.

٣- ضرورة علاج مشكلة عجز الموازنة، من خلال العمل على تنويع مصادر تمويل الموازنة الفدرالية وتقليل الاعتماد على الايرادات النفطية، وذلك عن طريق تطوير القطاعات الاقتصادية وتوسيع القاعدة الإنتاجية وتنويعها.

٤- استخدام مبالغ الدين العام في تمويل النفقات الاستثمارية (وليس النفقات الجارية) وانشاء مشاريع انتاجية بهدف زيادة الايرادات المستقبلية ومن ثم استخدام هذه الموارد في تمويل اقساط وخدمة الدين العام .

١- يعاني العراق من مشكلة تزايد الدين العام (الداخلي والخارجي)، وقد ظهر ذلك بصورة واضحة بعد عام ٢٠١٥ بسبب انخفاض اسعار النفط في السوق العالمية والتي ادت الى انخفاض ايرادات الموازنة الاتحادية .

٢- ارتفاع نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي اذ بلغت نسبة ٧٦% وهذا الأمر يعني توجيه الموارد الاقتصادية المتاحة لسد خدمة الدين العام، مما يؤثر بشكل سلبي ليس على المستوى الاقتصادي فحسب بل يمتد الى المستوى السياسي والاجتماعي بسبب انخفاض مستويات المعيشة وعدم قدرة الدولة على الانفاق على الخدمات العامة.

٣- ان تمويل عجز الموازنة استخدام الدين العام، يمثل نفقات إضافية في الموازنة للدولة وذلك بسبب زيادة أعباء خدمة الدين ، بالإضافة الى زيادة عجز الموازنة كنتيجة لزيادة الإنفاق العام بمعدل نمو أكبر من معدل نمو الإيرادات العامة، و بذلك يستمر الدين العام في الزيادة من خلال حلقة مغلقة.

٤- اظهرت نتائج النموذج القياسي، وجود استجابة في الاجل القصير للمتغيرات (للإيرادات العامة والناتج المحلي الاجمالي)

الهوامش

- ^١ - اشرف محمد دوابه ، ازمة الدين العام المصري رؤية تحليلية ، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ، ٢٠١٦ ، ص ٣ .
- ^٢ - الفايد ، اثر الديون الخارجية على الدول النامية ، بحث منشور على الموقع الالكتروني : www.tit.net/download/505.doc
- ^٣ - Robert Dippelsman, Claudia Dziobek, and Carlos A. Gutiérrez Mangas, What Lies Beneath : The Statistical Definition of Public Sector Debt An Overview of the Coverage of Public Sector Debt for 61 Countries, INTERNATIONAL MONETARY FUND, 2012, p.5.
- ^٤ - قانون الادارة المالية والدين العام رقم ٩٥ لسنة ٢٠٠٤ المعدل ، ٢٠١١ ، ص ٤ .
- ^٥ - محمد عبد الحليم عمر ، الدين العام المفاهيم - المؤشرات - الآثار بالتطبيق على حالة مصر ، بحث مقدم إلبندوة : « إدارة الدين العام » ، القاهرة ، ٢٠٠٣ ، ص ٢-٣ .
- ^٦ - سمير ابو مدته ، مازن العجلة ، تطور الدين العام في الاراضي الفلسطينية ، مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية ، مجلد ٢١ ، العدد ١ ، ٢٠١٣ ، ص ٢٨٢-٢٨٦ .
- ^٧ - سلطة النقد الفلسطينية ، تطورات الدين العام للربع الرابع لعام ٢٠١٤ ، رام الله ، ٢٠١٥ ، ص ١٢ .
- ^٨ - كمال امين وصال ، نادر فرجاني ، الاقتصاد المصري بين المطرقة والسندان : ازمتا الدين العام والعجز في الموازنة العامة ، دار ابن رشد للطباعة ، القاهرة ، ٢٠٠٦ ، ص ٨٣ .
- ^٩ - للمزيد من المعلومات راجع :
- عماد محمد علي ، الدين الحكومي الداخلي واثره في السياسة النقدية (العراق حالة دراسية) ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، العدد ٣٩ ، ص ٩-١١ .
- محمد احمد افندي ، عجز الموازنة والدين العام والحجم الامثل للدين - دراسة تقييمية للأدبيات المعاصرة ، مجلة الدراسات الاجتماعية ، العدد ٥٠ ، المجلد ٢٢ ، ٢٠١٦ ، ص ١٣-٤٤ .
- عادل احمد حشيش ، أساسيات المالية العامة ، مدخل لدراسة أصول الفن المالي للاقتصاد العام ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعة ، ١٩٩٦ ، ص ١٢٦ .
- * يتكون الدين العام الداخلي في العراق من حاصل جمع الدين على وزارة المالية + حوالات الخزينة لدى البنك المركزي + حوالات الخزينة لدى البنوك التجارية . للمزيد من المعلومات راجع :
- البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، النشرة السنوية ، ٢٠١٤ ، ص ٧٣ .
- ** لغرض تسهيل مهمة التعامل مع ديون العراق الخارجية فقد اتفق على تصنيفها الى ديون دول نادي باريس ، ديون الدول غير

من 0.05% بمعنى خلو السلسلة من جذر الوحدة وانها اصبحت ساكنة.

^{١٣} Pesaran, M. H.

, Shin, Y., Smith, Richard

J. (2001) "Bounds Testing

Approaches to the Analysis of

Levsl Relationships", Journal of

Applied

Econometrics. vol. 16, p286

المصادر

المصادر العربية

اولا: الكتب

١- عادل احمد حشيش ، أساسيات المالية العامة ، مدخل لدراسة أصول الفن المالي للاقتصاد العام، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعة ، ١٩٩٦.

٢- كمال امين وصال ، نادر فرجاني ، الاقتصاد المصري بين المطرقة والسندان : ازمتا الدين العام والعجز في الموازنة العامة ، دار ابن رشد للطباعة ، القاهرة ، ٢٠١٦.

ثانيا: الدراسات والبحوث والمجلات

١- الفايدي ، اثر الديون الخارجية على الدول النامية ، بحث منشور على الموقع الالكتروني :

www.t1t.net/download/505.doc

٢- اشرف محمد دوابه ، ازمة الدين العام المصري رؤية تحليلية ، المعهد المصري

الاعضاء في نادي باريس ، وكذلك (ديون الدائنين التجاريين) القطاع الخاص الاجنبي ، واخيرا ديون دول مجلس التعاون الخليجي . للمزيد من المعلومات راجع :

- وزارة المالية ، قسم الدين العام/الدين الخارجي ، على الموقع الإلكتروني :

<http://www.mof.gov.iq/pages/ar/ExternalDebt.aspx>

^{١١} - عبد الجبار نوري ، ديون العراق البغيضة والسيادية/الأسباب والمعالجة!!! ، على الموقع الالكتروني :

<http://www.ishtartv.com/viewarticl-e,75966.html>

^{١٢} - نور شدهان عداي ، تحليل مسارات الدين العام للمدة (٢٠١٠-٢٠١٤) ، وزاره المالية ، الدائرة الاقتصادية /قسم السياسات الاقتصادية ، بغداد ، ٢٠١٦ ، ص ٦.

*ملاحظة : تم استخدام القيمة الاحتمالية (prob) وهو اسلوب متقدم يحل محل مقارنة t المحتسبة للمعالم مع قيمة t (الحرجة) ووفقا لهذا الاختبار ، فان كانت قيمة prob لاحصاء اختبار ديكي فوللر الموسع أكبر من 0.05% فان ذلك يدل على عدم معنويتها اي احتواء السلسلة الزمنية على جذر وحدة وبالتالي وجود اتجاه عام فيها و عدم سكون هذه السلسلة الزمنية ، و معنوية اذا كانت اقل

ثالثاً: التقارير والنشرات الرسمية

- ١- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرة السنوية، ٢٠٠٢، ٢٠١٥، -
- ٢- سلطة النقد الفلسطينية، تطورات الدين العام للربع الرابع لعام ٢٠١٤، رام الله، ٢٠١٥.
- ٣- صندوق النقد الدولي، احصاءات الدين الخارجي: مرشد لمعديها ومستخدميها، ٢٠١٥
- ٤- قانون الادارة المالية والدين العام رقم ٩٥ لسنة ٢٠٠٤ المعدل، ٢٠١١.
- ٥- وزارة المالية، قسم الدين العام/الدين الخارجي، على الموقع الإلكتروني:

<http://www.mof.gov.iq/pages/ar/ExternalDebt.aspx>

المصادر الاجنبية

- 1 Pesaran, M.H., Shin, Y., Smith, Richard J. (2001) "Bounds Testing Approaches to the Analysis of Level Relationships", Journal of Applied Econometrics vol.16.
- 2- Robert Dippelsman, Claudia Dziobek, and Carlos A. Gutiérrez Mangas, What Lies Beneath: The Statistical Definition of Public Sector Debt An Overview of the Coverage of Public Sector Debt for 61 Countries, INTERNATIONAL MONETARY FUND, 2012.

للدراستات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠١٦.

- ٣- سمير ابو مدله، مازن العجلة، تطور الدين العام في الاراضي الفلسطينية، مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، مجلد ٢١، العدد ١، ٢٠١٣.
- ٤- عبد الجبار نوري، ديون العراق البغيضة والسيادية/الأسباب والمعالجة!!!، على الموقع الإلكتروني:

<http://www.ishtartv.com/view/article,75966.html>

- ٥- عماد محمد علي، الدين الحكومي الداخلي واثره في السياسة النقدية (العراق حالة دراسية)، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ٣٩، ص ٩-١١.
- ٦- محمد احمد افندي، عجز الموازنة والدين العام والحجم الامثل للدين -دراسة تقييمية للأدبيات المعاصرة، مجلة الدراسات الاجتماعية، العدد ٥٠، المجلد ٢٢، ٢٠١٦.
- ٧- محمد عبد الحليم عمر، الدين العام المفاهيم - المؤشرات - الآثار بالتطبيق على حالة مصر، بحث مقدم للندوة: « إدارة الدين العام »، القاهرة، ٢٠٠٣.
- ٨- نور شدهان عداي، تحليل مسارات الدين العام للمدة (٢٠١٠-٢٠١٤)، وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية /قسم السياسات الاقتصادية، بغداد، ٢٠١٦.